التقرير السنوي الثالث لحملة أوقفوا الاختفاء القسري في الفترة من 15 أغسطس 2017 حتى 1 أغسطس 2018
التقرير السنوي الثالث لحملة أوقفوا الاختفاء القسري
في الفترة منذ 15 أغسطس 2017 حتى 1 أغسطس 2018

الناشر
المفوضية المصرية للحقوق والحريات
WWW.EC-RF.ORG
Info@Rights-Freedoms.ORG

هذا المصنف مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي
نسب المصنف - الترخيص بالمثل 4.0 دولي.
التقرير السنوي الثالث لحملة أوقفوا الاختفاء القسري في الفترة من 15 أغسطس 2017 حتى 1 أغسطس 2018
الفهرس

5 مقدمة

9 منهجية الرصد

21 الفترة منذ 16 أغسطس 2017 وحتى 1 أغسطس 2018 في أرقام التوصيات
مقدمة:

في الذكرى السنوية لليوم الدولي لضحايا الاختفاء القسري، تُصدر حملة أوقفوا الاختفاء القسري التقرير السنوي الثالث لما منذ بدءها عملها في 2015، يأتي هذا التقرير عقب شهرين من تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي منصب رئيس الجمهورية لفترة ثانية بعد فوزه بالانتخابات الرئاسية في يونيو 2018. وكانت فترة الرئيس عبد الفتاح السيسي الأولى قد شهدت ممارسة واسعة لجريمة الاختفاء القسري حيث سجلت حملة الاختفاء القسري معدات مرفوعة لأعداد ضحايا الاختفاء القسري خلال الأعوام سنتي 2014 و2015، الأمر الذي يشير إلى إطلاق يد الأجهزة الأمنية في ممارسة هذه الجريمة دون محاولة. وترى حملة أوقفوا الاختفاء القسري أن استمرار جريمة الاختفاء القسري تلك المعدلات التي رصدتها الحملة في جميع محافظات الجمهورية على مدار خمس سنوات قد ترقي إلى الجرائم ضد الإنسانية.

التحريات:

شهدت الفترة منذ 1 أغسطس 2017 حتى بداية أغسطس 2018 الجاري استمراراً لسياسة وزارة الداخلية في القبض على مواطنين وإخفائهم قسرياً في مقرات احتجاز قسرياً وغير رسمية أبرزها مقرات الأمن الوطني، حيث لم تلتزم حملة حماية في سياسة وزارة الداخلية خصص قطاع الأمن الوطني منذ تعين اللواء محمود توفيق رئيس جهاز الأمن الوطني السابق 1 يونيو 2018؛ بدلاً من اللواء مجدي عبد الغفار والذي تولى مهامه للوزارة في 5 مارس 2015.

أصدرت حملة أوقفوا الاختفاء القسري عدة تقارير حول جريمة الاختفاء القسري في مصر شملت الفترة منذ 30 يونيو 2013 وحتى الأول من أغسطس 2018، بإجمالي 1521 حالة تعرضت للاختفاء القسري. تم رصدها وتوثيقها في 3 تقارير تم إصدارها، ففي التقرير الأول والذي شمل الفترة منذ 30 يونيو 2013 وحتى نهاية أغسطس 2016 تم رصد 912 حالة، وتم التقرير الثاني في الفترة منذ أغسطس 2016 وحتى أغسطس 2017 تم رصد 378 حالة، ومنذ أغسطس 2018 تم رصد 230 حالة تعرضت للاختفاء القسري.

أبرزت تلك التقارير حالات المفقودين خلال الأحداث التي تلت الثلاثين من يونيو 2013 ومنها؛ أحداث الحرس الجمهوري وأحداث المنصة وواقعة اغتيال ضابط عسكري. كما تناولت التقارير أبرز أماكن الاحتجاز التي قضى فيها الضحايا في فترة اختفاءهم وكانت غالبيتها ممثلة في مقار الأمن القومي يقضون فيها فترات تتراوح ما بين يومين إلى قرابة السنة يتم فيها

---

1. ب.بي سي، مصر: تعيين حكومة جديدة والدفاع والداخلية أبرز التغييرات، 14 يونيو/حزيران 2018، مناه على:
http://www.bbc.com/arabic/middleeast-44848294

2. باهي حسن، تعرف على مجيدي عبد الغفار.. «ابن الأمن الوطني» وزيرا للداخلية، المصري اليوم، الخميس 05-03-2015، مناه على:
استجوابهم بطرق غير قانونية لجبارهم على الاعتراف بجرائم تحت خافة أشكال التعذيب وسوء المعاملة الإنسانية.


كانت تلك المجموعات من الأهلاء يتحركون سوياً من أجل معرفة الحقيقة بشأن أبنائهم المفقودين، كما امتد ذلك الحدف لبناء علاقات اجتماعية من أجل اتخاذ السلبية السلمية. من هنا: التواصل مع المنظومات الحقوقية والتحاور مع شخصيات عامة، وتنظيم مؤتمرات صحافية. فكانوا يتجمعون مرة أسبوعياً لعقد مقابلة مع إحدى المنظمات أو تقديم بلاغات جماعية للنائب العام، أو التواصل مع الشبكات الإخبارية أو حضور مؤتمرات صحافة تنظمه إحدى المنظمات الحقوقية.

ولكن مع تصاعد موجات القمع فقد قامت الأجهزة الأمنية بإلقاء القبض على مؤسسي تلك الرابطة؛ فقد في 10 سبتمبر 2017 ألقت سلطات مطار القاهرة القبض على إبراهيم متولي – والد عمرو إبراهيم مصري – والمقر في مقر الأمن الوطني بالصعيد. واتصلت بالدكتورة حنان، زوجة البائع، والإعلامي إبراهيم متولي، بـ"التعليم".

وبدأت حملة تتواصل مع الصحافة، وتأتي من مجموعة محسوبة على نقاشات جمهورية تدعو إلى حق النقاش والعودة إلى الطرق السلمية في محاربة الاختفاء القسري في مصر. ودعا إليها عدد من الشخصيات العامة.

وعلى جانب آخر، يستمر انسحاب الدكتوراه حنان بدر الدين – زوجة المفقود - خالد عز الدين منذ أحداث المنجية يوليو 2017. الأكثر من عام، وهي أيضاً أحد مؤسسي تلك الرابطة. ولكن في انضمامها لجماعة مؤسسية أخرى في خلاف أحكام القانون، نشرت إشاعة أخبار كاذبة. واتبعت جمعية أجنبية خارجية لدعمها في نشر أفكار الجماعة، على خلفية القضية رقم 900 لسنة 2017 حصر أمن الدولة العليا. وتم إدخال ممنوعات إلزامية.

وفي فبراير 2018 أدت الحملة في بيان لها ما وصفته بتصاعد وتوتر الاشتباكات القسري ضد صحفيين ونشطاء المجتمع المدني مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية في مصر. جددت فيه الحملة مطالبها بحظر الاعتداء بالكفر على ممارسة جريمة الاختفاء القسري بعد تعرض الصحفيين والنشطاء للاختفاء القسري منها على سبيل المثال تعرض حسن البنا مبارك الصحفي المتربن
بجريدة الشروق والباحث بالمركز الإقليمي للحقوق والحرية مصطفى الأعصر، للاختفاء القسري لمدة 11 يوماً؛ حيث ألقى القبض عليهم في 4 فبراير الماضي، أيضاً تم القبض على الصحفي معترض ودناي يوم 16 فبراير، وحققت معهم نبيهة أم الدولة العليا في القضية رقم 441 لسنة 2018 ووجهت لهم اتهامات بالانضمام لجماعة أساسى على خلاف أحكام القانون ونشر أخبار كاذبة، كما ألقى القبض على الباحث وليد خليل الشوبكي وهو طالب دكتوراه في جامعة واشنطن يوم 23 مايو الماضي حيث كان يجري بحثاً ميدانياً عن القضاء المصري، ثم ظهر في نبيهة أم الدولة العليا يوم 27 مايو على ذمة القضية 441. وضمت تلك القضية 35 متهماً بينهما مجموعة من نشطاء المجتمع المدني والصحفيين أبرزهم عزت غنيم المدير التنفيذي للتنسيقية المصرية للحقوق والحرية، وعادل صبري رئيس تحرير موقع مصر العربية، ووائل عباس صحفى ومدون. 

عن حملة أوقفوا الاختفاء القسري

بالتزامن مع اليوم الدولي لضحايا الاختفاء القسري 30 أغسطس 2015 أطلقت المفوضية المصرية للحقوق والحرية حملتها (أوقفوا الاختفاء القسري) لمناهضة الاختفاء القسري في مصر، كان الهدف العام للحملة منذ إطلاقها هو الحد من ظاهرة الاختفاء القسري في مصر بعد انتشارها على نطاق واسع، بشكل أثار فزع قطاعات واسعة من المجتمع المصري، وذلك في ظل سعي بعض الوسائل الإعلامية ما بين إنكار تلك الجريمة، بالتواثق مع المسؤولين عن حدوثها أو تبرير ارتكابها باعتبارها ممارسة لازمة من أجل مكافحة الإرهاب. وهو الأمر الذي يؤدي إلى إقالات متكربي الجريمة من العقاب، ويؤدي إلى تكرار الانتهاكات وشيوعها مما يتربى عليها انتهاكات أوسع كالقتل خارج إطار القانون ومحاكمات غير عادلة تصل لأحكام تودي بالحق في الحياة لأي حكام بالإعدام.

وقد اعتمدت الحملة خلال توثيقها ورصدها لحالات الضحايا على مدار عملها على التعريف الذي أقرته الأمم المتحدة في الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري في تعريف ماهية الاختفاء القسري، وهو: "الاعتقال أو الاحتجاز أو الاختطاف أو أي شكل من أشكال الحرمان من الحرية يتم على أيدي موظفي الدولة، أو أشخاص أو مجموعات من الأفراد يتصرفون بإذن أو دعم
المحفوظة المصرية للحقوق والحريات

التقرير السنوي الثالث لحملة أوقفوا الاختفاء القسري من الدولة أو بوافقتها، ويعقبه رفض الاعتراف بحرمان الشخص من حريته أو إخفاء مصر

الشخص المختفي أو مكان وجوده، مما يحرمهم من حماية القانون.

وكان الهدف على مدار السنوات الثلاثة الماضية هو الحد من ظاهرة الاختفاء القسري في مصر من خلال لفت أنظرة المجتمع المحلي والدولي للقضية وزيادة الوعي بها، وتقديم الدعم القانوني للضحايا، إلى جانب تقديم استشارات قانونية لعائلات الضحايا وتوجيههم لاتباع الإجراءات القانونية عند تقديم شكواهم عن تعرض أحد أفراد أسرهم للاختفاء القسري.

حظيت الحملة بعدة نجاحات، كان أهمها: ثقة عائلات الضحايا في فريق الحملة وبالأخص رابطة عائلات المفقودين، وهي رابطة تأسست في نهاية عام 2013؛ وكانت أهم أهدافها معرفة مصير أحبائهم المفقودين في الأحداث التي تلت 30 يونيو 2013. كذلك، زيادة اهتمام بعض المنظمات الأهلية المحلية والمؤسسات الحقوقية الدولية بقضية الاختفاء القسري وإمكانية التشبيك معها. بالإضافة إلى استقبال أعداد من المتطوعين الشباب من المهتمين بالقضية ضمن فريق الحملة.

على الجانب الآخر، بزرت التحديات التي واجهتها الحملة في اقتصار الأنشطة التي تقدمها الحملة على الرصد والتوثيق والنشر المستمر عن حالات الاختفاء القسري التي توغلها الحملة عبر صفحتها على موقع التواصل الاجتماعي فيس بوك وتقديم الدعم القانوني. وذلك نظراً للتحديات التي تواجه المجتمع المدني حالياً في مصر من تحديات بإلغاء لبعض المؤسسات العاملة بحقوق الإنسان واحتاج ببعض المدافعين عن حقوق الإنسان، والتحفظ على أموال بعض مديري المنظمات الأهلية بسبب نشاطاتهم، ومع ذلك، يظل أبرز التحديات التي واجهتها الحملة هو خوف بعض الناجين من الاختفاء القسري من توثيق تجريبهم خوفاً من الملاحقة الأمنية.


عملت الحملة منذ إطلاقها على وضع خطة إعلامية لتوجيه أنظار المجتمع المحلي والدولي إلى ضحايا الاختفاء القسري وما يتعرضون له داخل مقار الاحتجاز السريري، وما تتعرض له عائلاتها من

http://www.ohchr.org/AR/HRBodies/CED/Pages/ConventionCED.aspx

3
مشقة رحلة البحث عنهم بين معسكرات الأمن المركزي والسجون الرسمية والربية وخلال تقديم الإجراءات القانونية، ويظل هناك تحدي آخر للحملة وهو حجب مواقف المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان، وحجب المواقع الصحفية التي تساهم في نشر الإصدارات حول وضع حقوق الإنسان?

منهجية الرصد:

سعت حملة أوقفوا الاختفاء القسري إلى التحقق من كافة المعلومات الخاصة بالرصد، حيث اعتمدت الحملة في هذا التقرير على مصادر أولية في التوثيق من خلال جمع المعلومات وال التواصل مع أسر المختفين قسريا. إما عن طريق الاتصال المباشر من خلال المقابلات الشخصية أو المخاولات الحافزية، وذلك للتأكد من كافة المعلومات المتاحة لنا.

فضلاً عن رصد بعض الحالات عن طريق تقديم الدعم القانوني لها، فور ظهورها، لتجنب حدوث خطأ أو تقديم معلومات غير صحيحة عن أعداد المختفين. كما اعتمدت الحملة في رصد حالات الاختفاء القسري على الاستمارة الصادرة عن المفوضية المصرية للحقوق والحريات والمتحة على صفحة الحملة. وتم التأكد من صحة المعلومات الواردة بتلك الاستمارات من خلال التواصل المباشر مع أسر الضحايا أو محاميهم.

من هنا فإن الأرقام الواردة في هذا التقرير تعبر عن الحالات التي استقبلتها الحملة في الفترة الزمنية منذ منتصف شهر أغسطس 2017 وحتى بداية أغسطس لعام 2018.

ويلزم التنويع إلى أن الحملة قد واجهت بعض المشكلات أثناء تحديث بياناتها تمثلت على سبيل المثال، في عدم استجابة بعض الأشخاص ممن استقبلت الحملة بياناتهم أثناء تحديث بياناتها، وعبرت الحملة في بياناتها عن المعلومات المنقوصة بالرمز N/A. كذلك ينبغي أن يكون واضحًا أن الأرقام والإحصائيات الواردة بهذا التقرير تعبر عنها تمكنت الحملة من الوصول إليه فقط، وليس كل حالات الاختفاء القسري في مصر.

---

4 - بقرار أخبار رصد المواقع في مصر، مؤسسة حرية الفكر والتعبير، 5 ديسمبر 2017 متاح على: https://aftegypt.org/digital_freedoms/2017/12/05/13645-aftegypt.html

5 - استمارة تقديم بلاغ عن ضحية اختفاء قسري، متاحة عبر الرابط التالي: https://docs.google.com/forms/d/e/1FAIpQLSeDuPa5Z5XuB8j140Vi8cdtkIWoM7kfSTJpbrr0g8lmnr9F_g/viewform
بما أن التقرير لا يذكر أي حالة شخص تعرض للانتهاك القسري، فقد ظهر مقتولا مما يشير إلى شبهة تعرضهم للقتل خارج إطار القانون، وذلك لأن هذه الحالات تتطلب مجهودا إضافيا في التوثيق، وكانت المفوضية قد أشارت في بيان أصدرته في مارس 2017 عن خطر القتل خارج إطار القانون خطر يحدد حياة المختفين قسرياً، وذلك عقب توثيق 3 حالات اشتبهت المفوضية في تعرضهم للقتل خارج إطار القانون وذلك عقب الإطلاق على المتظاهرين وبعض الأدلة التي تشير بحوزتهم بقضية جهاز الأمن الوطني.

وفي يوليو 2017 أصدرت منظمة العفو الدولية بيانا طالبت فيه بالتحقيق في مزاعم تعرض أربعة رجال للانتهاك وال التعذيب والإعدام خارج نطاق القضاء، 7 شكلت فيه في رواية السلطات أن الرجال الأربعة قتلو في تبادل إطلاق النار مع قوات الأمن. وطبقاً لشهادات التي وثقها منظمة العفو الدولية مع أسر الضحايا فإن ثلاثة منهم رأو آثار تعذيب من بينها خدمات، وكذلك حروق في إحدى الحالات مما يشير إلى وجودهم في حوزة أجهزة الأمن المصرية.

* هناك بعض التعريفات التي قد استخدمتها الحملة خلال تصنيفها ضحايا الانتهاك القسري، وأثناء عملية الرصد حتى لا يلتقي الأمر لدى القارئ: وهي كالتالي:

الاختفاء القسري: التعريف الذي اعتمدت الاتفاقيات الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

rehn الاختفاء: وهو مجموع الأشخاص الذين لا يزالون رهن الاختفاء القسري بمعزل عن العالم الخارجي، ولم يتمكن ذويهم من معرفة مصيرهم حتى الآن.

قبي الحبس الاحتياطي: وهم مجموع الأشخاص الذين نجاوا من الاختفاء القسري، وتأكدت الحملة خلال تحطيم بيانات آنهم محتجزون على ذمة قضايا ولم يصدر بشأنهم أحكام قضائية.

6 المفوضية المصرية للحقوق والحريات، المخلفون قسرياً يواجهون شبح الإعدام التصفي في أماكن الاحتجاز السرية نتيجة تجاهل السلطات لظاهرة الاختفاء القسري، مارس 16، 2017، متاح على: http://www.ec-rf.org/?p=1865

مخلى سبيله: وهو كل شخّص تعرض للاختفاء القسري ومثل أمام النيابة أو جهة قضائية وأمرت بإخلاء سبيله على دمامة القضية. مطلق سراحه: وهو كل شخّص تعرض للاختفاء القسري لفترة، ولم يمثل أمام أي جهة قضائية وأطلقت الشرطة سراحه.

الرمز N/A: يشير لعدد من المعلومات، حيث يعني (غير معروف، أو لم تُنتج معلومات خاصة بهذا الشأن).

تم تصنيف الفئة العمرية للضحايا ما بين:

من 0 إلى 18 عام (أطفال).
من 18 إلى 40 عام (شبان).
من 40 إلى 60 عام (راشد) وتحت تعريف الراشد يُدرج كل من النوعين الاجتماعي ذكر وأنثى.
من 60 عام فأكثر (كحيل).

كما تم تصنيف محافظات الجمهورية على النحو التالي: محافظات مركزية وتشمل القاهرة والجيزة والإسكندرية. وجه بحري وتشمل مدن الدلتا ومرسى مطروح. وجه قبلي وتشمل محافظات الصعيد. مدن القناة وتشمل السويس والإسماعيلية وبورسعيد. مدن سيناء.
الفترة منذ 15 أغسطس 2017 وحتى 1 أغسطس 2018 في أرقام

رصدت حملة أوقفوا الاختفاء القسري منذ 15 أغسطس 2017 وحتى 1 أغسطس 2018 الماضية 230 حالة تعرضت للاختفاء القسري، لا يزال رهن الاختفاء القسري منها 22 حالة، وما زال 51 حالة قيد الحبس الاحتياطي وذلك بعد ظهورهم أمام النيابة. وهناك 10 حالة تبين إخلاء سبيلهم أثناء تحديث قاعدة البيانات. كما تم إطلاق سراح 11 شخص دون مثولهم أمام أي جهة قضائية. وهناك 126 حالة غير معلوم مصيرها وأشير إليها بالرمز N/A.

<table>
<thead>
<tr>
<th>تصنيف أعداد الضحايا وفقاً للوضع الحالي للضحية</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>-----------------------------------------------</td>
</tr>
<tr>
<td>51</td>
</tr>
<tr>
<td>32</td>
</tr>
<tr>
<td>10</td>
</tr>
<tr>
<td>11</td>
</tr>
<tr>
<td>126</td>
</tr>
</tbody>
</table>

الإجمالي
ويتصنف عدد الضحايا الإجمالي وفقاً للنوع الاجتماعي:

فقد تمثل عدد الذكور بـ 226 حالة، وتمثل عدد الإناث في 4 حالات من إجمالي 230 حالة.

<table>
<thead>
<tr>
<th>النوع الاجتماعي</th>
<th>ذكر</th>
<th>أنثى</th>
<th>الإجمالي</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td></td>
<td>226</td>
<td>4</td>
<td>230</td>
</tr>
</tbody>
</table>

وبتصنيف الضحايا وفقاً لفئاتهم العمرية فكاانت أعلى نسبة لفئة الشباب من سن 18 عام وحتى 40 عام وبلغ عدد هم 173 حالة تأتي غالبيتهم من طلبة الجامعات، ومثلت فئة الراشدتين والتي تتراوح أعمارهم بين 40 عاماً إلى 60 في المرتبة الثانية بإجمالي 34 حالة، وتأتي فئة الأطفال في المرتبة الثالثة؛ والذين تتراوح أعمارهم بين 0 إلى 18 عام حيث مثلت 15 حالة، والأشخاص الذين تتراوح أعمارهم فوق سن الستين (الكحول) مثلوا 5 حالات فقط والأشخاص الذين لم تتمكن الحملة من معرفة أعمارهم مثلوا 2 حالة.
وي تصنيف الفترة الزمنية التي قضاؤها الضحايا فتحو تصنيفها كالتالي:
- من يومين إلى أسبوع: عدد الضحايا 14 حالة طالت فترة اختفائهم لتلك المدة.
- من أسبوع إلى أسبوعين: عدد الضحايا 10 حالة طالت فترة اختفائهم لتلك المدة.
- من أسبوعين إلى شهر: عدد الضحايا 24 حالة طالت فترة اختفائهم لتلك المدة.
- شهر فيما أكثر: عدد الضحايا 47 حالة طالت فترة اختفائهم لتلك المدة.
والأشخاص الذين لم يتمكن الحملة من معرفة مدة اختفائهم بلغ عددهم 136.
وبيُصنف العدد الإجمالي للضحايا وفقاً للمهنة والوظيفة:

كان عدد الطلاب في الصدارة بإجمالي 82 حالة من عدد الإجمالي للضحايا، ويتراوح تصنيف المهن الحرة (ويشمل العاملين والعمال) في مجال التسويق والمحاسبين والأطباء والمهندسين والمترجمين والفنانين والمحامين والبائعيين والباحثين في المرتبة الثانية بإجمالي 77 حالة. وفي المرتبة الثالثة جاء العاملين بالوظائف الحكومية وبلغ العدد الإجمالي لهم 82 حالة، بينما مثل الأشخاص الذين على المعاش حاليًا وحالة 41 حالة تم تمكنهم من معرفة تصنيفهم الوظيفي.
بتصنيف الأمانكن التي يظهر فيها الضحايا عقب فترة اختفاؤهم والمقصود
بظهورهم هنا هو "تمكّن الضحايا من الوصول لعائلته سواء بكماله هاتفية، أو
 يتمكن أسرته من معرفة مكان احتجازه وتمكنهم من مقابلته":

مثلت نيابة أمن الدولة العليا أعلى نسبة في الأمانكن التي يظهر بها الضحايا بإجمالي 38 من
إجمالي عدد الضحايا، وفي المرتبة الثانية تأتي النيابات العامة بأجمالي 24 حالة، وأقسام الشرطة
بإجمالي 8 حالة من العدد الإجمالي تليها السجون الرسمية بأجمالي 6 حالة، وتأتي البيانات
الإعلامية التابعة لوزارة الداخلية، المكتوبة والمصورة كذلك كمصدر هام أيضاً لعائلات الضحايا في
معرفة مصير ذويهم، حيث يظهر بعض المختفون قسرياً في فيديوهات تبثها وزارة الداخلية أو
وزارة الدفاع. وفيما يظهر الضحايا وهم يعترفون بجرائم تتعلق بقيامهم بجرائم تعمل على
قلب نظام الحكم، وانتمائهم لجماعة إرهابية واتهامات أخرى. وقد كشفت تلك البيانات والمواد الإعلامية الأمنية عن مصير 4 حالات من العدد الإجمالي للضحايا. فيما ظهر في معسكر شرطة شخص واحد، ومديرية أمن حالة واحدة، ومقر للأمن الوطني شخص واحد بعد أن أطلق سراحه.

<table>
<thead>
<tr>
<th>تصنيف أعداد الضحايا وفقاً لأماكن ظهورهم</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>نياحة أمن الدولة العليا</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الإجمالي</td>
</tr>
</tbody>
</table>

إحصائيات أعداد الضحايا وفقاً لأماكن ظهورهم.
ويتصنّف أعداد الضحايا وفقًا لنوع القضايا التي مثلوا أمامها عقب فترات اختطافهم:

فهنّاك 47 حالة يمثلون أمام القضاء العادي ويشمل النيابات العامة ونيابة أمن الدولة، وهناك حالات يحاكمون محاكمة عسكرية أمام النيابات والعناصر العسكرية.

وتصنّف أعداد الضحايا وفقًا لأنماط اعتقالهم:

* فمثلاً 42 حالة من العدد الإجمالي 37 حالة للفترة دوليا، وثم 7 حالات كانت محتجزتين داخل أقسام الشرطة، بينما مثلت مقار معسكر الأمن المركزي 5 حالات من العدد الإجمالي. حالة واحدة قضت فترة اختطافها في مديرية أمن.*

<table>
<thead>
<tr>
<th>تصنيف أعداد الضحايا وفقًا لنوع القضية</th>
<th>مدني</th>
<th>عسكري</th>
<th>N/A</th>
<th>الإجمالي</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>7</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>42</td>
</tr>
<tr>
<td>6</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>37</td>
</tr>
<tr>
<td>177</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>20</td>
</tr>
<tr>
<td>الإجمالي</td>
<td>89%</td>
<td>11%</td>
<td></td>
<td>100%</td>
</tr>
</tbody>
</table>
ويتصنيف أعداد الضحايا وفقاً لأماكن احتجازهم الحالي.

تأتي مناطق السجون الرسمية في الصدارة بإجمالي 42 حالة من العدد الإجمالي للضحايا، و8 من إجمالي الحالات محتجزين بأقسام ومراكز شرطة، وهناك 5 حالات محتجزين داخل معسكرات تابعة لقوات الأمن، و5 حالات محتجزين داخل مديريات أمن.
الحالة الاجتماعية

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th>أعزب</th>
<th>متزوج</th>
<th>أرمل</th>
<th>N/A</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>أطباض</td>
<td>96</td>
<td>132</td>
<td>1</td>
<td>11</td>
</tr>
<tr>
<td>الإجمالي</td>
<td>332</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>
ويتصنف أعداد الضحايا وفقًا لنوع التحرك الأمني:

بلغ عدد الأشخاص الذين أُلقي القبض عليهم من المنزل 81 حالة، بينما كان عدد المقبوض عليهم عن طريق الاستيigator الأمني 61 حالة، و19 حالة قبض عليهم من مقر عملهم، و8 حالات قبض عليهم داخل أقسام الشرطة خلال إنهاء إجراءات إخلاء سبيلهم، بينما الحالات التي لم تتمكن الحملة من معرفة مكان إلقاء القبض عليهم بلغت 61 وتم الإشارة لها برمز N/A.
ويتصنّف أعداد الضحايا وفقاً لمحافظة واقعة القبض:

كانت محافظة القاهرة النصيب الأكبر، حيث سجلت 60 حالة، تليها محافظة الجيزة 25 حالة. وفي المرتبة الثالثة محافظة الإسكندرية 22 حالة، ثم محافظة الشرقية 18 حالة. وبقية المحافظات، دمياط 13 حالة، كفر الشيخ 12 حالة، الدقهلية 9 حالات، الفيوم 8 حالات، البحيرة 8 حالات، الغربية 6 حالات، بني سويف 5 حالات، القليوبية 4 حالات، المنوفية 4 حالات، الإسماعيلية 3 حالات، السويس 3 حالات، أسوان 3 حالات، قنا 3 حالات، ومحافظتي أسيوط ومنيا حاّلة لكل محافظة، وكان عدد الحالات التي لم تتمكن الحملة من معرفة محافظة القبض عليهم 22 حالة.
<table>
<thead>
<tr>
<th>المحافظة</th>
<th>أعداد الضحايا</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>القاهرة</td>
<td>60</td>
</tr>
<tr>
<td>الجيزة</td>
<td>55</td>
</tr>
<tr>
<td>الإسكندرية</td>
<td>35</td>
</tr>
<tr>
<td>الدقهلية</td>
<td>9</td>
</tr>
<tr>
<td>القليوبية</td>
<td>4</td>
</tr>
<tr>
<td>المنوفية</td>
<td>8</td>
</tr>
<tr>
<td>الشرقية</td>
<td>18</td>
</tr>
<tr>
<td>الغربية</td>
<td>6</td>
</tr>
<tr>
<td>البحيرة</td>
<td>8</td>
</tr>
<tr>
<td>القيوم</td>
<td>5</td>
</tr>
<tr>
<td>بني سويف</td>
<td>3</td>
</tr>
<tr>
<td>السويس</td>
<td>3</td>
</tr>
<tr>
<td>الدلتا</td>
<td>1</td>
</tr>
<tr>
<td>كفر الشيخ</td>
<td>12</td>
</tr>
<tr>
<td>أسوان</td>
<td>3</td>
</tr>
<tr>
<td>الإسماعيلية</td>
<td>3</td>
</tr>
<tr>
<td>قنا</td>
<td>3</td>
</tr>
<tr>
<td>أسوان</td>
<td>3</td>
</tr>
<tr>
<td>لبرايت</td>
<td>1</td>
</tr>
<tr>
<td>الإجمالي</td>
<td>320</td>
</tr>
</tbody>
</table>

**نصيح أعداد الضحايا وفقًا لمحافظة واقعة الاختفاء**

![Bar Chart representing the fatalities by governorate](image-url)
وتتصنيف أعداد الضحايا وفقاً لشهر القبض عليهم:

كان شهر يناير الأكثر حيث رصد فيه 31 حالة، شهر فبراير 22 حالة، شهر مارس 27 حالة،
أبريل 25 حالة، شهر مايو 24 حالة، شهر يونيو 16 حالة، شهر يوليو 14 حالة، شهر
أغسطس 24 حالة، شهر سبتمبر 12 حالة، شهر أكتوبر 9 حالات، شهر نوفمبر 8 حالات،
شهر ديسمبر 17 حالة.

من هنا للإطلاع على قاعدة البيانات

https://docs.google.com/spreadsheets/d/1x420E3jH2s1ub9LHOsTP10oeB4zXrjZgmESux70smz4/edit#gid=586471923
خلاصة وتوصيات:
- الإفصاح عن أماكن اختطاف المختطفين قسريًا الواردة أسماؤهم بالتقريع وبتقارير المجلس القومي
- حقوق الإنسان وتقارير حملة "أوقفوا الاختفاء القسري" والمنظمات الحقوقية المصرية والدولية.
- تجريم الاختفاء القسري في قانون العقوبات المصري كجريمة لا تسقط بالتقادم وتشديد العقوبة بما يتلاهم مع جسامة هذا الانتهاك.
- تعديل قانون العقوبات بحيث يتم اعتماد تعريف التعذيب الموجود في اتفاقية مناهضة التعذيب لسنة 1984.
- الانضمام لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لسنة 1998.
- الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري لسنة 2006.
- الانضمام للبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب لسنة 2002.
- إعلان رئيس الجمهورية عن رفض جريمة الاختفاء القسري ومارسه التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو الإنسانية أو الحاصلة بالكرامة، وتغطية محاسبة المسؤولين عن هذه الجرائم.
- إصدار قانون يمنع احتجاز المدنيين في مناطق أو سجون عسكرية.
- محاسبة المسؤولين عن ممارسة الاختفاء القسري من قيادات قطاع الأمن الوطني والمخابرات الحربية والمسؤولين عن اختطاف أشخاص في تلك الفترات داخل أماكن احتجاز غير قانونية أو سرية.
- الرقابة الدورية من قبل النيابة والقضاء على المقرات التابعة لجهاز الشرطة ومقر الأمن الوطني والسجون ومعسكرات الأمن المركزية والسجون العسكرية.
- النظر في الإجراءات التي اتخذها ذوو المفقودين من بالغات وشكاوى تثبت إخفاء ذويهم من قبل الأجهزة الأمنية والبت فيها على وجه السرعة والرد على أسر المختفين قسرياً بخطاب رسمي يتضمن نتيجة البحث والتحقيق في اختفاء ذويهم.
- تشكيل مكتب تابع للنائب العام برئاسة محامي عام يختص في التحقيق في حالات الاختفاء القسري بصلاحيات التفتيش على أماكن الاحتجاز الرسمية وغير الرسمية.

- السماح للمجلس القومي لحقوق الإنسان بزيارات مفاجئة لأماكن الاحتجاز والسماح للمنظمات الحقوقية بالقيام بزيارات للسجون وأماكن الاحتجاز للتأكد من تطبيق القانون وتمتع المحتجزين بحقوقهم.

- اعتراف المجلس القومي لحقوق الإنسان بوجود الجريمة بشكل صريح من خلال الإعتماد على النص المذكور بالاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، وعرض التعريف الذي اعتمد عليه أثناء إعداده لهذا التقرير للرأي العام.